



الرقابة وطلب عقد دورة استثنائية واعطاء الحق لعشرينجلس من أجل اللجوء الى الغرفة الدستورية.  
وفي ميدان المراقبة تجاهل دستور 1992 مطلب الكتلة واقتصر على تشكيل «الجان نواباً لتقصي الحقائق» يناظر بها جمع المعلومات المتعلقة بوقائع معينة واطلاع مجلس النواب على النتائج التي تنتهي إليها أعمالها» (ف40)، كما تجاهل حقوق الأقلية النسائية، واشتهرت من أجل اللجوء الى المجلس الدستوري اتفاق ربع المجلس، وقد يبيو هذا النصاب، تجاوزاً، ومن الناحية النظرية المجردة مقبول، غير أن التجارب الانتخابية السابقة لم تسمح بوجود حزب معارض وصل عدد نوابه الى سقف الربع.

ورغم نص الدستور على عدم حل مجلس النواب عند إعلان حالة الاستثناء (الفصل 35)، وانتخاب مجلس جديد في ظرف ثلاثة أشهر على الأكثر بعد تاريخ حل المجلس السابق، فإنه احتفظ بنص الفصل 102 في دستور 1972 والذي ينص على: إلى أن يتم تنصيب مجلس النواب المنصوص عليه في هذا الدستور يتخد جلالة الملك الإجراءات التشريعية اللازمة لإقامة المؤسسات الدستورية وسير السلطة العمومية وتدير شؤون الدولة» (الفصل 101).

وهذه الحالة غير محددة من حيث الحل ولا من حيث الطبيعة مثل حالة الاستثناء. فقد دامت من حيث الزمن مثل الحل ولا من حيث الطبيعة مثل حالة الاستثناء. فقد دامت من 1972 إلى 1977 ومن 1983 إلى 1984، ومن سبتمبر 1992 إلى أن يتم تنصيب مجلس النواب الجديد في تاريخ لاحق.

وإذا كانت ذكرى الكتلة قد طالبت بتحديد المدة بعد الحل بأربعين يوماً على الأقل وستين يوماً على الأكثر، كما طالبت بتدقيق مقتضيات الفصل 35 والنص على إبقاء مجلس النواب قائماً وممارساً لجميع صلاحياته، فإنها لم تشر إلى حالة الفصل 102 (101 في الدستور الحالي)، الذي يكمل الفصل 19، على اعتبار أن فترة 1983 - 1984 قد بترت بالفصل 19 لأنها كانت تستوجب انتخاب مجلس النواب بعد نهاية ولايته دستورياً، وليس بعد إقرار دستور جديد.

## ذكرة الكتلة وحدود الإصلاح

### الديمقراطي

شكلت ذكرة الكتلة المقيدة لتعديل الدستور وإصلاح جهاز الدولة وأدائه السياسي والاقتصادي والإداري إطاراً ممكناً للإصلاح الضروري في الطرف الراهن إلا أن مفهوم الإصلاح الممكن لا يتعدد من خلال ما تم دمجه من تعديلات ضمن دستور 1992 الذي يعكس حدو الإرادة المتوفرة لدى السلطة



علال الأزهر

# دستور 92 في الميزان

## مقترنات الكتلة لتعديل الدستور

تناول هذه الدراسة التي أجزئها في شهر يناير الماضي، الرفيق علال الأزهري عضو الكتابة الوطنية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، حول الدستور المغربي المراجع والمصادق عليه في استفتاء 92/9/4، وتنظر هذه الدراسة إلى صيغة تبلوره، ورأي الكتلة الديمقراطية في ما كان ينبغي أن يكتبه، وطريقة إقراره .. وما عكس كل ذلك من تقدم أو تراجع ..

و واضح من الفصل السابق أن مراجعة سلطات الملك التنفيذية لا الروحية لا

تعني مراجعة النظام الملكي الذي يعتبره الجميع النظام الدستوري القائم في البلاد، ولكن أحزاب الكتلة الديمقراطية لم تطرح سلطات الملك التنفيذية بطريقة مباشرة تفادياً للتوجه اللصيق بوقائع الصراع السياسي السابقة الذكر وحرصاً على تهييء شروط الوفاق الوطني الذي لم يتم بل عمده إلى المطالبة بتوسيع صلاحيات الحكومة التنفيذية وحقها في رسم السياسة العامة للدولة وتشكيل أعضائها وإعفافهم باقتراح من الوزير الأول، من أغلبية البرلمان، وتمكن البرلمان من سلطات التشريع والرقابة، أي بناء مقدمات أولية لعلاقات برلمانية بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية.

وتحتل السلطة التنفيذية أهمية خاصة باعطاء جزئها الحكومي سلطات أكثر تثير مسؤوليتها أمام البرلمان.

## السلطة التنفيذية: الطرف

### الحكومي

الحكومة دستورياً وسياسياً تستمد قوتها الأساسية والقانونية من الملك وليس من البرلمان، أي أن هذا الأخير يواجه حكومة من خارجه، والعبرة هنا ليست بالتمثيلية المفترضة لأحزاب تشكل أغلبية النواب داخل الحكومة بل العبرة بتشكل الحكومة من أغلبية مجلس النواب، ولا يمكن قيام هذه الواقعية بدون أن تكون الحكومة ذات سلطة فعلية لتطبيق البرنامج الاقتصادي والسياسي الذي صوتت عليه أغلبية الجسم الانتخابي على الصعيد الوطني.

وغياب هذه العلاقات بين الحكومة والبرلمان لا يعود إلى النص الدستوري وحسب بل وأيضاً إلى خصوصية النظام السياسي الحزبي المغربي، حيث حدث بالشبيبة للقوانين الانتخابية، وبدل ذلك رفعت أحزاب الكتلة شعار تحقيق توافق وطني حول قضياباً الإصلاح الدستوري والانتخابي والسياسي، وأسفر عن توسيع نسبى لسلطات البرلمان التشريعية.

إن مسطرة مراجعة الدستور واضحة في دستور 1972 (وتنظمها الفصول من 98 إلى 110).

وعندما باادر الملك إلى استشارة الأحزاب لم يعد وارداً طرح اقتراح المراجعة على مجلس النواب ولو من باب إثارة النقاش حول الموضوع كما حدث بالشبيبة للقوانين الانتخابية، وبدل ذلك رفعت أحزاب الكتلة شعار

«مسطرة التوافق الوطني من الناحية المبدئية تعنى التقارب بين وجهات النظر المتعارضة عن طريق تقديرهم تنازلات من هذا الطرف أو ذاك بهدف التوصل إلى حد أدنى مقبول من الطرفين».

وإذا كانت بعض أحزاب الكتلة

## الدستور المراجع

### والديمقراطية المغربية الممكنة راهنا

## وضع ومراجعة الدستور

إن بعض الفصول التي تمت مراجعتها في دستور 1972 قد عكست بعضًا من مطالب الأحزاب السياسية المنضوية تحت لواء «الكتلة الديمقراطية» غير أن هذه المراجعة لم تستجب للكثير من تلك المطالب التي تضمنتها ذكرى الكتلة الديمقراطية والمقدمة إلى رئيس الدولة في 19 جوان 1992.

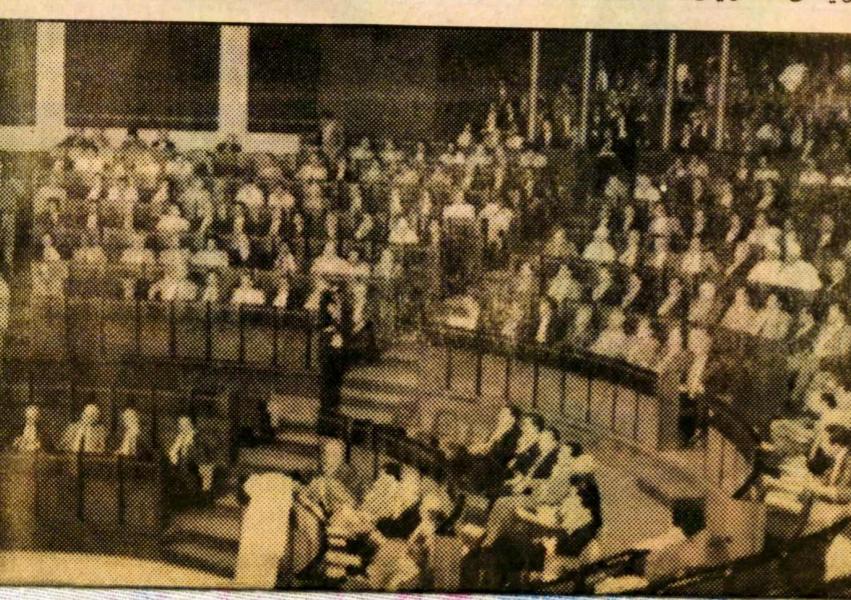
فالدستور الأول قد تم وضعه في البداية وفق مسطرة الدساتير المنوحة في غياب مشاركة الشعب بواسطة مجلس تأسيسي أو على الأقل في إطار حوار علني وشعبي قبل عرضه على الاستفتاء، وبالرغم من ذلك فقد كان أقرب إلى بناء مقدمات أولية لعلاقات برلمانية بين البرلمان والسلطة التنفيذية حتى بوجود الفصل 19 (بدون المثل الأساسي...) حيث كانت الحكومة والوزير الأول بالذات سلطات أكبر بما فيها حقه في اقتراح تعديل الدستور بدل الملك.

بينما كان تعديل دستور 1962 قد أجري سنة 1970 وفق مسطرة غير دستورية وفي غياب آلية مشاركة من قبل الأحزاب السياسية. وقد عكس دستور 1970 تجربة حالة الاستثناء التي دامت من سنة 1965 إلى 1970 وركز السلطة أكثر بين يدي الملك على حساب هامش السلطة المسند للحكومة والبرلمان.

في حين كان تعديل دستور 70 سنة 1972 نتيجة تجربة قصيرة ولكنها حافلة بالأحداث السياسية المعاصرة: تأسيس الكتلة الوطنية سنة 1970، وفشل

محاولات انقلابيين (1971 و1972) ومشاركة بعض قادة الكتلة في مناقشة مشروع التعديلات ولكن في إطار مغلق وغير معلن عنه جماهيرياً، انتهت بعد التوصل إلى اتفاق بين أطراف الكتلة وممثلي القصر، ولكن هذا التعديل الأخير أسفر عن توسيع نسبى لسلطات البرلمان التشريعية.

وقد كانت الأحزاب الوطنية الديمقراطية تطالب بتعديل الدستور بعد إقراره كقانون دستوري للدولة، وخصوصاً بعد سنة 1975 ضمن نطاق المطالبة العامة





علال الأزهري

# دستور 1992 في الميزان

## مجلس النواب في التعديل الجديد

تم الاحتفاظ بالعلاقات التي كانت بين مجلس النواب والحكومة من قبل التصويت بالثقة (الفصل 74) وملتمس الرقابة (الفصل 75) ونص التعديل الجديد على لجان لتقسيم المقاولات (الفصل 40) وما أطلق عليه التصويت بالثقة أيضاً عند تعين الحكومة من قبل جلالة الملك (الفصل 59)، وتحديد أجل الإجابة عن أسئلة النواب (الفصل 55)، وتحديد الأجل بإصدار القانون في ثلاثين يوماً من طرف الملك (الفصل 26) من جهة أخرى، ولكن الفصول التي ترتبط «بالمراقبة» بشكل من الأشكال هي كل من الفصل الأربعين والخامس والخمسين.

سبق أن تعرضاً للفصل 59 وتبين من خلال ذلك أن مجلس النواب لا ينصب الحكومة بدليل أن مسطرة التصويت متقطعة من فصل مواصلة الحكومة لمسؤوليتها (الفصل 74).

مجلس النواب في دستور 1972 كان يستمع لبرنامج الحكومة عند تعينها من طرف الملك دون أن تترتب عن ذلك آثار قانونية ينص عليها الدستور بينما الدستور المعدل منع مجلس النواب حق التصويت بالثقة بعد المناقشة.

وينص الفصل الأربعون على تشكيل لجان لتقسيم المقاولات بمبادرة من الملك ومن أغلبية البرلمان وهي لجان محدودة الصلاحيات، ليست لجاناً لمراقبة لمحاسبة أعضاء الحكومة، إنما مجرد «دسترة» لتجربة اللجان التي تشكلت سابقاً بمبادرة من السلطة التنفيذية أو بایعاز منها (5). وهي وبالتالي ليست وسيلة بين مجلس النواب بالفهم البرلاني للكلمة، أي بيد الأقلية المعارضه للحكومة داخل مجلس النواب، والتي من المفروض أن تملك الحق في تشكيل لجان التقسيمي حول قضائياً وقائعاً تتصل بالمسؤولين المقترضة لحكومة الأغلبية القائمة. مما يعطي الانطباع أن هذه الواقع غير محددة من الناحية السياسية وليس من الناحية القانونية كمرحلة لاحقة يبيت فيها القضاء.

ومادام الدستور قد منع تشكيل لجان لتقسيمي في وقت تكون فيه هذه الواقع موضوع متابعات قضائية، فإن ذلك يمنع السلطة التنفيذية فرصة «تهريب» بعض الواقع من تقسيمي هذه اللجان رغم أن أغلبية مجلس النواب هي التي تشكلها والمفروض أنها تقاد الحكومة.

ونص الدستور على عدم تشكيل لجان التقسيمي في وقائع هي موضوع متابعة قضائية يمكن أن يفهم على أنه تجاوز لتجربة اللجان التي شكلت للبحث والنقاش في احداث فاس قبل النص عليها في الدستور، حيث تم تشكيل تلك اللجان في وقت كانت تجري فيه متابعة المواطنين قضائياً بسبب الاصدات نفسها، مما يعني أن مهمة هذه اللجان وعلاقتها بفتح بحث قضائي في الواقع التي اقتضت تشكيلها قد يكتفي بعض المفوض لصالح السلطة التنفيذية - الحكومة. فلم تترتب عن أعمال تلك اللجان آثار لا سياسية ولا قانونية.

مراجع هذا القسم المعتمدة والمقبس منها:

- الجنرال الاجتماعية للديمقراطية والديكتاتورية تأليف بارنتون مور.

- مراجع الدستور الغربي أصدار المطبعة الملكية (1992).

- جريدة الاتحاد الاشتراكي والعلم وأنوال والبيان.

**المواعش:**

(1) جريدة الاتحاد الاشتراكي 6 سبتمبر 1992 تصريح وزارة الداخلية حول نتائج الاستفتاء الدستوري.

(2) جريدة الاتحاد الاشتراكي 5 سبتمبر 1992

(3) أصدرت الدولة كتاباً حول مراجعة الدستور المغربي 1992، تضمن مداخلة للأستاذ عبد الله عييل نقاش فيها هذه النقطة وقد احتفظ طابعوا الكتاب بفكرة اقتراح الأعضاء من طرف الوزير الأول دون تصحيح انظر من 85 من الكتاب المذكور سلسلة

ورغم ذلك فاز مثول الحكومة أمام البرلمان بعد تعينها من طرف الملك وهو ملتمس رقم 14 في المطلب الموجه للاستقالة والاقتطاع والتوصيات بالأغلبية أنظر المراحل إلى حد القول بأن فرنسا ينبغي أن تأخذ من الدستور المغربي فيما يخص الموضوع العام للأستانة عبد الله عييل المنشاوي، ضمن «مراجعة الدستور المغربي» من 110-111.

(5) العميد فيديل ص 27-28: مراجعة الدستور المغربي.

(6) معظم الأستانة الذين علقوا على الدستور المعدل أكدوا هذه الواقع.

تناول هذه الدراسة التي أجزمها في شهر يناير الماضي، الفريق علال الأزهري، عضو الكتابة الوطنية لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي، حول الدستور المغربي المراجع والمصادق عليه في استفتاء 92/9/4 ورأى الكتلة الديمقراطية في ما كان ينبغي أن يحتويه، وطريق إقراره .. وما عكس وتنطرق هذه الدراسة إلى صيغة تبلووه، ورأى الكتلة الديمقراطية في ما كان ينبغي أن يحتويه، وطريق إقراره .. وما عكس كل ذلك من تقدم أو تراجع ..

4/4

دستور 1992

## حدود التعديلات الجديدة

### نتائج الاستفتاء

### الحكومة في دستور 1992

إن أهم الفصول التي تتعلق بالحكومة وتكتسي أهمية خاصة في التعديل الجديد وتعتبر تقدماً بالقياس إلى دستور 1972 هي الفصل (24) والفصل (59) والفصل (60). حيث نص الفصل الأول على ضرورة اقتراح الملك لأعضاء الحكومة قبل تعينهم من قبل الملك، والثاني يربط المصادقة على تعيين الملك بأعضاء الحكومة قبل تطبيقه، ويجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تتوخى الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني وبالخصوص في ميدان السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخارجية.

وفيما يتعلق بالفصل 24، فإنه ينص على:

«يعين الملك الوزير الأول ويعين باقي أعضاء الحكومة باقتراح من الفرقاء الأولي وأن يعيّنهم من مهامهم».

ويغطي الحكومة بمبادرة منه أو بناء على استقالتها».

وقد كان النص الأصلي في المشروع قبل نشره بالجريدة الرسمية ينصي بفرقة ثانية على: «يعين الملك باقي أعضاء الحكومة ويعينهم باقتراح من الملك، بينما الانتخابات هي مناسبة بين قوى سياسية...». أما فيما يتعلق

بالاستفتاء حول الدستور المراجع فهو موضع يهم شخاص هناك النص الذي يتيح جلاء الملك داخلياً وخارجياً ونوره الدين وهذا ما صوت عليه الشعب المغربي».

بينما على رئيس الدولة على موقف مشاركة بأنه كان يفضل أن يذهبوا إلى حد التصويت بلا أو اقتراح التصويت بلا لأنهم عندئذ لو فازوا أي لو فازوا المصوتون بلا سأخذ الدستور وأتفحصه جيداً لأرى ماهي النقطة التي هي موضع نقد أو غير مقبولة».

ومغزى هذه النتائج أن مفهوم الأقلة والأغلبية كمسطرة تبرير إجراء عملية الانتخاب في حد ذاتها غير مقبول في طرف وزارة الداخلية في حالة كحالة الاستفتاء على الدستور. فليس المطلب الغزو بأغلبية 51٪ كأغلبية مطلقة أو نسبة بل ينبغي أن يسفر الاقتراح عن أغلبية معينة هي الإجماع أو شبه الإجماع الأمر الذي ينافي منطق الاقترابات نفسه».

وفي الاستفتاء على الدستور الدستور لحث المواطنين على التصويت بنعم المرأة الأولى عند الإناث عن مشروع الدستور في خطاب 20 غشت 1992، والمرأة الثانية عشرية استفتاء حيث تم التأكيد على أن الدستور دون الرجوع إلى استفتاء جديد قد من حيث هو لكل تطوير وتطور».

عرض مشروع دستور 1992 على الاستفتاء الشعبي يوم 4 سبتمبر 1992 ودعت أحزاب الكتلة الديمقراطية إلى عدم المشاركة في الاستفتاء باستثناء حزب التقدم والاشتراكية. وتجنلت الدولة والأحزاب الأخرى لدعوة المواطنين للتصويت بنعم. وقد تمت المصادقة على مشروع الدستور بـ 99,96٪ وبمشاركة بلغت 97,29٪ حسب نتائج وزارة الداخلية. وهذه النتائج أكثر دلالة على حodos تطوير النظام الملكي الدستوري إلى نظام ملكي برلناني، لأنها تسجل تفوقاً على نفسها مقارنة باستفتارات السابقة.

في سنة 1962 كانت نسبة المشاركة ق بلغت 84٪ بينما تمت المصادقة على دستور 1970 بـ 98,7٪ وبمشاركة 93,7٪، في حين صوّق على دستور 1972 بـ 98,75٪ وبمشاركة بلغت 92,9٪.

وقد يكون للفصل 19 دور في هذه النتائج، فقد كانت المبادرة لراجعة الدستور من طرف الملك، فضلاً عن التقليد التي تجتهد وزارة الداخلية لتكريسها. فبعد إعلان النتائج أعلن وزير الداخلية بشكل صريح أن «هناك فرقاً بين استفتاء أمس (4 سبتمبر) وبين الانتخابية اللاحقة، فالاستفتاء يوم شمس الأول، بينما الانتخابات هي مناسبة بين قوى سياسية...».

ولم يكن هذا التغيير بسيطاً أو نتيجة عدم انتباه بل هو تراجع مقصود سلطات الوزير الأول وحقه في تطبيقه لأن التغيير ينبع من الفرق بين طرف الملك وطرفه وهنالك ما

يبيّن على رئيس الدولة على موقف مشاركة بأنه كان يفضل أن يذهبوا إلى حد التصويت بلا أو اقتراح التصويت بلا لأنهم عندئذ لو فازوا أي لو فازوا المصوتون بلا سأخذ الدستور وأتفحصه جيداً لأرى ماهي النقطة التي هي موضع نقد أو غير مقبولة».

ومغزى هذه النتائج أن مفهوم الأقلة والأغلبية كمسطرة تبرير إجراء عملية الانتخاب في حد ذاتها غير مقبول في طرف وزارة الداخلية في حالة كحالة الاستفتاء على الدستور. فليس المطلب الغزو بأغلبية 51٪ كأغلبية مطلقة أو نسبة بل ينبغي أن يسفر الاقتراح عن أغلبية معينة هي الإجماع أو شبه الإجماع الأمر الذي ينافي منطق الاقترابات نفسه».

وفي الاستفتاء على الدستور الدستور لحث المواطنين على التصويت بنعم المرأة الأولى عند الإناث عن مشروع الدستور في خطاب 20 غشت 1992، والمرأة الثانية عشرية استفتاء حيث تم التأكيد على أن الدستور دون الرجوع إلى استفتاء جديد قد من حيث هو لكل تطوير وتطور».

### هامش فصل السلطات الجديدة

إن كل الفصول الحديثة أو المفيدة تستمد أهميتها من مدى مساهمتها في توسيع هامش الفصل بين السلطات في الدستور وفي الواقع، وأهم هذا الهاشم مهما ساق في النظام الدستوري المغربي، هو من جهة سلطات الحكومة كجزء ضعيف من السلطة التنفيذية، ملوك البرلمان، وسلطات القضاء.